



Distr.  
GENERAL

A/38/133  
22 April 1983  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون  
البند ١١١ من القائمة الأولية\*

### تخطيط البرامج

تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة  
والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم المطلوبة  
بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ بـ  
و ٢٣٤/٣٧ ، الجزء الثاني

تقرير الأمين العام

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥- ١	أولا - مقدمة .....
٣	٥٦- ٦	ثانيا - وضع وظائف وحدات التقييم في الأمم المتحدة حاليا
		ثالثا - أساس منطقي ومقترحات من أجل تعزيز قدرة التقييم في مختلف الكيانات التنظيمية تعزيزا منتظما في إطار
١٦	٧٦-٥٧	الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٤ .....
٢٧	٨٣-٧٧	رابعا - برنامج الاستعراض الحكومي الدولي لدراسات التقييم المتعمق والجدول الزمني .....
٣٢	٨٥-٨٤	خامسا - التوصيات .....

## أولا - مقدمة

### ألف - معلومات أساسية

١ - بعد أن ناقشت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين البند المتعلق بتخطيط البرامج ، رجت من الأمين العام ، في الفقرة ١ من قرارها ٢٢٨/٣٦ بآء المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، أن يعزز نظم التقييم ووحدات التقييم في الأمم المتحدة عن طريق ما يلي :

- " ( أ ) تحديد مسؤوليات ومهام وحدات التقييم في الأمم المتحدة ؛
- " ( ب ) اعداد خطط تقييم دقيقة مرتبطة بعملية التخطيط المتوسط الأجل وبدورة الميزانية من أجل عرضها على الجمعية العامة ؛
- " ( ج ) وضع مبادئ توجيهية لتخطيط وتصميم البرامج والمشاريع لجعلها أكثر قابلية للتقييم ؛
- " ( د ) وضع واصدار معايير أساسية لاجراء التقييم ولمضمونه وعمليته وتأمين التقدير المستمر لنوعية نواتج التقييم ؛
- " ( هـ ) اتخاذ تدابير مناسبة لتأمين الاستفادة من نتائج التقييم بصورة سريعة ومنهجية في عطية اتخاذ القرارات الادارية ، وتأمين اجراء متابعة لنتائج وتوصيات التقييم . "

وفي القرار ذاته رجت الجمعية أيضا من الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق ، تقريرا عن تنفيذ الفقرة ١ .

٢ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين القرار ٢٣٤/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تخطيط البرامج ، وفي الفقرة ٨ من الجزء الثاني من هذا القرار رجت من الأمين العام ، أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين ، برنامجا للتقييم وجدولا زمنيا للاستعراض الحكومي الدولي لدراسات التقييم ، وان يشغلهما بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وتضمن مرفق القرار أنظمة تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم ؛ والمادة ٦ من هـ هذه الأنظمة تتناول التقييم .

٣ - ويتألف هذا التقرير من ثلاثة أجزاء . ويستعرض الفرع الثاني الخطوات المتخذة لتعزيز نظم التقييم ووحدات التقييم طبقا للقرار ٢٢٨/٣٦ بآء . وهو يبين المستوى الحالي

لقدرة هذه الوحدات على تطوير مهام التقييم الأساسية ، من خلال اجراء استعراض لمسؤولياتها ومقدرتها على المساهمة في الجوانب التقييمية للخطط والميزانيات المتوسطة الأجل وقدرتها على اعداد مبادئ توجيهية ومقاييس وضمان التغذية المرتدة من نتائج التقييم . والفرع الثالث يتضمن أساسا منطقيا وتوصيات لتعزيز المنتظم للقدرة على التقييم في مختلف الكيانات التنظيمية للأمم المتحدة ، كما يتضمن مقترحات عملية لأنشطة مبرمجة مأخوذة من طلبات الاعتمادات المقدمة من كل من المنظمات لأغراض الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ولم تعسد هذه المقتطفات تظهر في نص مختلف الأبواب المعينة من الميزانية البرنامجية .

٤ - ويحتوي الفرع الرابع على معايير اختيار برامج للتقييم وعلى جدول زمني مقترح لاجراء استعراضات حكومية دولية استجابة للجزء الثاني من القرار ٣٧/٢٣٤ . أما الفرع الخامس من هذه الوثيقة فيتضمن توصيات .

#### ٥ - نطاق التقرير وشكله

٥ - قامت المعلومات والبيانات الواردة في التقرير على أساس الوثائق المقدمة من ١٦ كيانا تنظيميا على الأقل (١) . وبالإضافة الى ذلك ، روعيت الاقتراحات المحددة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وفي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وجرى استشارة كل من مديري البرامج . ويمكن أيضا العثور على معلومات وبيانات حديثة عن هذه الوحدات وعن الوحدات الأخرى التي يشتملها هذا التقرير ، في تقريرين لوحدة التفويض المشتركة صادرين في عام ١٩٨١ (٢) .

#### ثانيا - وضع وظائف وحدات التقييم في الأمم المتحدة حاليا

##### ألف - معلومات أساسية

٦ - يكشف استعراض الوضع الحالي لأنظمة ووحدات التقييم في الأمم المتحدة عن أن هناك تصنيفا من ثلاث مستويات للموارد والقدرات حسب مراحل أو مستويات تطوير الكيانات التنظيمية القائمة بوظائف تقييمية . وقبل استعراض وظائف ومهام مختلف الوحدات والكيانات ، قد يكون من المفيد النظر في الأعمال المؤداة في ضوء التصنيف التالي .

٧ - وتوجد في المرحلة الأولى ، أو المستوى الأول ، للتطوير تلك الكيانات التنظيمية التي لديها وحدات تقييم مستقرة تعمل منذ نحو سنتين ، وبها موظف متفرغ واحد على الأقل . كما أن تلك الوحدات مسؤوليات ومهاما محددة ومعروفة بصورة جلية في مجال تخطيط وتقييم البرامج تقوم بها على أساس روتيني (٣) . ويتضمن هذا المستوى ست وحدات : وحدة تحليل

.../...

وتقييم البرامج بإدارة الشؤون المالية في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم ، ووحدة التقييم بمكتب تخطيط وتنسيق البرامج في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ووحدة التخطيط والبرمجة والتقييم في إدارة شؤون الاعلام ، وفرع تطوير وتقييم البرامج في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، أو قسم السياسات المالية والتقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وقسم التقييم في مركز التجارة الدولية .

٨ - وتوجد في المرحلة الثانية أو المستوى الثاني ثماني كيانات تنظيمية أحرزت بعض التقدم في تحديد احتياجات التقييم للكيان . وهي تقوم باستخدام الموارد على أساس التوظيف لجزء من الوقت لتنفيذ مهام التقييم الروتينية أو المخصصة أو المحددة ؛ بيد أنه لا يوجد لديها موظف تقييم متفرغ أو وحدة منفصلة للتقييم بالمعنى الصحيح (٤) . وتتألف هذه المجموعة من أربع من اللجان الاقليمية هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛ وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد انشئت في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٨٠ وحدة صغيرة لتقييم العمليات مولت بالكامل من مصادر خارجة عن الميزانية واضطلعت بتحليلات تقييمية مختلفة على أساس مخصص فيما يتعلق فقط بالمشاريع الممولة من موارد خارجة عن الميزانية . وحيث أن أيًا من هذه الأنشطة لم يكن جزءًا من نظام مستمر للتقييم يرمي إلى الحصول على تغذية مرتدة لأغراض الإدارة ، فإن الوحدة في سبيلها إلى التوسيع لتشمل هذه المهام العريضة .

٩ - ولم تزل ثلاث كيانات تربطها يمكن تعريفه بأنه مرحلة ثالثة أو مستوى ثالث من التطوير . فهي لم تخصص بعد إلا الحد الأدنى من الموارد لمهمة التقييم ، مثل اعداد الخطط التقييمية ووسائل البيانات التقييمية كجزء من الخطة المتوسطة الأجل ودورة الميزانية ، ولكنها لا تنفذ بالضرورة هذه الخطط بصورة منتظمة . وتشمل هذه الكيانات مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ومجلس الأغذية العالمي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وفي حالة الكيان الأخير ، فإن الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، والتابع لمجلس التجارة والتنمية في الاونكتاد ، قرر في دورته السادسة فـي ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ أن يؤجل المناقشة حول انشاء وحدة تقييم الى وقت متأخر من عام ١٩٨٣ بيد أنه ينبغي ملاحظة أنه على الرغم من أن الاونكتاد ليس لديه قدرة رسمية فقد تم الاضطلاع في الماضي بمهام ذات طابع تقييمي في ميدان التدريب . وجرى الاستشهاد في الفقرات من ٨٧ الى ١٠٧ من الوثيقة A/10035/Add.1 بأحد أمثلة ذلك وهو تقييم الدورات التدريبية في تنظيم الوظائف . كما يعتبر الاونكتاد أن بعض ممارسات التقييم تنفذ في مجال الموارد المعدنية غير الوقودية (TD/B/C.1/226) ، وكانت استعراضاته لبرنامج السلع الاساسية تتضمن فـي الماضي بعدا تقييميا .

١٠ - وما يلي يوضح التصنيفات :

<u>المستوى الأول</u>	<u>المستوى الثاني</u>	<u>المستوى الثالث</u>
ادارة شؤون الادارة والتنظيم / ادارة الشؤون المالية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ	مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية / مكتب تخطيط وتنسيق البرامج	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية	مجلس الأغذية العالمي الاونكتاد
ادارة شؤون الاعلام / وحدة التخطيط والبرمجة والتقييم اليونيد و/ فرع تطوير وتقييم البرامج	اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية	
برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز التجارة الدولية	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	
	مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية	
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	

باء - المسؤولية والمهام

١١ - وحدة تحليل وتقييم البرامج في ادارة الشؤون المالية هي أقدم الوحدات التي تشملها الفئة الأولى . وهي مسؤولة منذ عام ١٩٧٤ عن العمل بنظام تخطيط وميزنة البرامج في الأمم المتحدة وعن معظم أعمال التقييم . على أن المسؤوليات عن مهام التقييم أعيد تنظيمها في عام ١٩٧٨ ، وذلك كجزء من تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، وبناءً على تشديد الهيئات الحكومية الدولية على ادماج نظام للتقييم الداخلي في عملية تخطيط البرامج . على أن بعض المسؤوليات عن مهام التقييم بقي لدى ادارة الشؤون المالية ، التي لا تزال مسؤولة على المستوى المركزي عن تخطيط البرامج ، وأداء البرامج ، والرصد والتقييم ، فيما يتعلق ببرامج الخدمات السياسية والقانونية والانسانية والمشاركة .

١٢ - واسندت مهام أخرى الى وحدة التقييم في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التي لم تنشأ الا في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ . وتشمل وظائفها تطوير المنهجية

.../...

والتقنيات اللازمة لإنشاء نظام للتقييم الداخلي واعداد دليل بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستفادة من النظام وتنفيذ الدراسات التقييمية المتعمقة والمنظمة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي التي تطلبها لجنة البرنامج والتنسيق . وبالإضافة الى ذلك تجرى الوحدة استعراضات منتظمة للخطط والوسائل التقييمية لبيانات التقييم المتعلقة بالخطوة ودورة الميزانية وغير ذلك من المهام المخصصة مثل تقديم المساعدة الى الوحدات الأخرى في إنشاء نظام للتقييم واعطاء البيانات الى الموظفين ذوي الرتب المتقدمة سواء داخل الادارة أو خارجها .

١٣- وفي اليونيد وعهد الى وحدة تقييم مركزية في أواسط عام ١٩٧٦ بمسؤولية تصميم نظام شامل ومناسب للتقييم يتضمن السياسات والاجراءات والصيغ النمطية ؛ وتقديم المساعدة فسي اختبار وتركيب المكونات الرئيسية للنظام . كما كلفت الوحدة برصد عناصر النظام لضمان امتثال الأمانة العامة والكفاية وإدخال التحسينات ولأغراض اجراء تقييمات معينة أو المساهمة فيها . وفي ذلك الحين انشئت اللجنة الاستشارية المعنية بالتقييم لمساعدة شعبة تنسيق السياسة واسداء المشورة لها في مجال التوصية بأولويات التقييم ومواضيعه والعمل كآلية للاتصال والتنسيق .

١٤- وفي نيسان /اياريل ١٩٨١ نقلت مهمة التقييم المركزى في اليونيد ومن تطوير البرامج الى مكتب المدير ، شعبة تنسيق السياسة ، وضيفت اليها مسؤوليات وسلطات جديدة ، واتخذت بحكم الأمر الواقع مركز وحدة مستقلة أو قسم مستقل . وبالإضافة الى المهام والواجبات السابقة المذكورة أعلاه ، توفر الوحدة الدعم بالموظفين لعطيات المشاريع لأغراض التقييم الذاتي واشتراك اليونيد وفي الاستعراضات والتقييمات الثلاثية ؛ وتقوم باستعراضات مراقبة الجودة لبرامج وتقارير التقييم ؛ وتشترك في اجراء تقييمات محددة للمشاريع والبرامج والعمليات على المستويين الداخلي والخارجي على السواء ، وبصورة متكررة أو مخصصة ؛ وتدرس مقترحات مشاريع مختارة من أجل وضع خطط التقييم وضمان كفاية عناصر التصميم (مراقبة الجودة) ؛ وتوفير التوجيه والتدريب والمبادئ الارشادية في تصميم المشاريع وتقييمها لموظفي المقرر والموظفين الميدانيين ؛ وتصمم وتشغل نظام معلومات للادارة من فعالية المشاريع لأغراض استعراض التنفيذ وما يشابه ذلك من الاستعراضات .

١٥- وفي مركز التجارة الدولية ، أدخل نظام للتقييم في عام ١٩٧٥ بغرض تقييم المشاريع ، أقره الفريق الاستشاري المشترك . وأنشئ حينذاك قسم للتقييم يتألف من موظف واحد لتنفيذ النظام . وينفذ سنوياً ما يقرب من خمسة تقييمات للمشاريع يتكلف كل منها ما يربو على ٢٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة وذلك بمساعدة موظفين أقدم غير أولئك الذين ينفذون مشروعا محددًا يجرى تقييمه . وبشكل ممثل لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أولمانح الأموال الاستثنائية ، جزءاً من فريق التقييم .

١٦- وفي عام ١٩٨٠ انشئت في ادارة شؤون الاعلام وحدة التخطيط والبرمجة والتقييم التابعة لمكتب وكيل الأمين العام ، وذلك لتخطيط وبرمجة وتقييم أنشطة الاعلام التي تضطلع بها الادارة . وتعمل الوحدة أيضاً كمركز تنسيق داخل الادارة للاتصال والتعاون مع اليونسكو

٠٠/٠٠

فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وصيغة خاصة البرنامج الدولي لتنمية الاتصال .

١٧- وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تضطلع وحدة تخطيط وبحوث السياسة بتقييم انتقائي للسياسات والاستراتيجيات القائمة . وبالإضافة إلى ذلك ، توجد في مكتب تنظيم البرامج وظيفتان خارجتان عن الميزانية من أجل تقييم البرامج على أساس التفرد .

١٨- وتندرج في مرحلة التطور الثانية أربع من اللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) . وقد سلمت هذه اللجان بأهمية استخدام التقييم كأداة للإدارة وإنشاء أنظمة للتقييم وتعزيز الموجود منها . ويعد الافتقار إلى الموارد قيدا مشتركا على جميع اللجان الأربع في تنفيذ الولايات الممنوحة من الجمعية العامة .

١٩- وأشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أنها أوشكت على تحديد أذوار ومسؤوليات الوحدة المقترحة ، بينما جرى فعلا إنجاز هذا العمل بصورة جزئية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد شرع فعلا في مبادرات في اللجان الثلاث من شأنها تكامل جهاز التقييم مع التخطيط المتوسط الأجل ودورة الميزانية .

٢٠- وسناقش في اللجنة الدائمة للبرنامج التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في دورتها في آيار/مايو ١٩٨٣ ، عدد من الاقتراحات المتعلقة بتطوير إجراءات التقييم لرفع فعالية الأنشطة إلى الحد الأقصى من خلال تحليل وتقييم البرامج . وتضمن الإجراءات المقترحة أن تكون جميع العناصر الواردة في القرار ٣٦/٢٢٨ بأ\* مشمولة باختصاصات وحدة التقييم المركزية التي أنشئت في آذار/مارس ١٩٨٣ . وتشمل هذه الإجراءات بالتحديد الآليات الخاصة بالتغطية وتحسين التصميم وتطوير المنهجيات والتغذية المرتدة ، وتحديد احتياجات التقييم على المستوى الإقليمي وتقديم المساعدة إلى الحكومات بناء على طلبها في تعزيز جهودها الذاتية في مجال التقييم .

٢١- وقد عملت وحدة تقييم العمليات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٨٠ دون توفر موارد من العاملين المتفرعين . وكان تركيزها الرئيسي منصبا على الأنشطة التنفيذية ، بما في ذلك وضع خطة عمل لتقييم خدمات منتقاة تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى البلدان الأعضاء ، وضمان انسجام أنشطة التقييم مع الأنشطة التي تقوم بها الهيئات الأخرى داخل الأمم المتحدة . ويوجد لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا وحدة تقييم صغيرة تضم شخصين ولا تضطلع سوى باستعراض المشاريع .

٢٢- ولا توجد في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حاليا قدرة تنظيمية للقيام بأنشطة التقييم ، مع أن بعض تلك الأنشطة ينفذها موظف غير متفرغ يعمل في مكتب المدير

التنفيذى . والمسؤولية الرئيسية هي وضع أساليب تقييم أثر أنشطة المستوطنات البشرية ومعاييرها ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمشاريع الميدانية ، والاضطلاع بتقييم أثر مشاريع منتقاه في مجالسي البحث والتعاون التقني على السواء .

٢٣ — ومن الكيانات التنظيمية الأخرى التي لا توجد لديها وحدة مكرسة خصيصا للتقييم ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وفي حالة المركز فان شعبة التنسيق والرصد والاستعراض هي المسؤولة عن أنشطة التقييم . واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تتناول مسألة التقييم أساسا في اطار استعراضها لتنفيذ برنامج عمل فيينا وقراراتها المتعلقة باجراءات تقييم عطيات نظام التمويل .

٢٤ — ولا توجد أيضا لدى مركز شؤون الشركات عبر الوطنية وحدة تقييم خاصة . ويقوم المركز بتقييم كفاءة وفعالية واثر أنشطة البرامج من زاوية الخطة المتوسطة الأجل على مستوى البرنامج والبرنامج الفرعي وعناصر البرنامج . ويجرى التقييم على مستوى البرنامج والبرنامج الفرعي سنويا من جانب المديرين استنادا الى الملاحظات التي يبدونها في أثناء تعاملهم مع كبار الموظفين الحكوميين بالدول الأعضاء ، والموظفين الأقدم بالشركات عبر الوطنية ، والموظفين الأقدم التابعين لهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي .

٢٥ — وقد ناقش الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، والتابع لمجلس التجارة والتنمية ، استصواب انشاء اختصاصات لتقييم البرامج في الاوتكتساد وذلك في دورتيه الخامسة والسادسة المعقودتين في اذار/مارس ، وفي آب/اغسطس وايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، على التوالي . وفي الدورة الاخيرة ، استندت المناقشات الى تقرير مرحلي أعده مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية عن النتائج التي تحققت في مجال وضع منهجية عامة لتقييم البرامج وتقديم اقتراحات من أجل ايجاد نهج ومنهجية أفضل لتقييم البرامج ، مع مراعاة الخصائص المميزة لأنشطة الاوتكتساد (TD/B/WP/23) ومع أنه جرت مناقشة شاملة للأساليب التي ينبغي تطبيقها ، فقد اختلفت وجهات النظر اختلافا كبيرا ؛ وسينظر المجلس في المسألة مرة ثانية في دورته السابعة المقرر عقدها في الجزء الأخير من عام ١٩٨٣ (٥) .

#### جيم — خطط التقييم الدقيقة المتصلة بعطية التخطيط المتوسطة الأجل ودورة الميزانية

٢٦ — ان أحد العناصر الرئيسية لنظام التقييم هو وضع خطة التقييم وتنفيذها . وهذا يتضمن بيان القصد من عطيات التقييم المقبلة ، وأنواع التغييرات التي يلزم قياسها ، والفروض التي ينبغي التحقق منها أو توضيحها ، وتواتر المنهجية والتوقيت فضلا عن مدى اشتراك الدول الأعضاء في التقييم ، وطبيعة مؤشرات الأداء والتأثير ، وسبل ومصادر جمع المعلومات

.../...



والنتائج . ولأول مرة ، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، أصبحت خطة التقييم أحد المتطلبات على مستوى البرنامج الفرعي . وفي حالة بعض الكيانات ، نجد أن ممارسة اعداد خطط تقييم لكل برنامج فرعي كانت ممارسة شاملة اشتركت فيها جميع الشعب الفنية . وفي حالات أخرى ، حتمت ندرة الموارد ايجاد ناتج أقل شمولاً . وقد قامت جميع الوحدات التي يشتملها هذا التقرير تقريباً باعداد الخطط اللازمة وقدمتها . بيد أنه نظر للحاجة السي الحد من طول الخطة تقرر عدم اصدار خطط التقييم تلك كجزء من الخطة المتوسطة الأجل (٦) .

٢٧- وفي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، حددت أهداف الامانة على مستوى البرنامج الفرعي للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وبالنسبة للمشاريع الميدانية ، وضعت أيضاً خطط تقييم وفقاً للمتطلبات التي حددها برنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل استعراضاته الثلاثية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم الذاتي لليونيدو .

٢٨- ويكفل نظام التقييم الداخلي الذي يجري حالياً تصميمه ووضعه في اليونيدو وتقييم فعالية البرامج وأثرها بالنسبة لجميع العناصر المتكررة للبرامج وسيكون جاهزاً للتنفيذ مع بداية فترة الميزانية البرنامجية التالية ، أي في عام ١٩٨٤ . ومن بين العناصر الرئيسية ما يلي :

( أ ) تقييم ذاتي سنوي يضطلع به مديرو البرامج ، لبرامج التدريب الجماعية والدراسات والبحوث الصناعية ؛

( ب ) وتقييم ذاتي دوري يضطلع به مديرو البرامج ، للبرامج الممولة مركزياً ، وذلك وفقاً لجدول يتفق مع الاحتياجات الخاصة للبرنامج الفرعي (على سبيل المثال ، في نهاية كل مشاورات رئيسية تتعلق بالموضوع) ؛

( ج ) وتقييم داخلي سنوي لعينات عشوائية من المشاريع المنجزة حديثاً التي تمولها الخدمات الصناعية الخاصة ، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والتعاون التقني في اطار البرنامج العادي والصندوق الاستئماني ؛

( د ) وعمليات خاصة للتقييم الداخلي مخصصة لمجالات أو مواضيع برامج منتقاة ، تتم بناءً على طلب هيئات حكومية دولية أو بمبادرة الامانة وتشمل على سبيل المثال : التعاون الاستثماري ، ونظام المشاورات ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً فيما بين البلدان النامية ، وتطوير التكنولوجيا وخدمات الاعلام .

٢٩- وستشكل نتائج أنشطة التقييم هذه مدخلات هامة في تحديد استراتيجية البرامج وتنقيحها ، وفي تطوير البرامج وميزنتها .

دال - مبادئ توجيهية لتخطيط وتصميم البرامج والمشاريع

٣٠ - لوحظ اتجاه متزايد فيما بين مختلف الكيانات التنظيمية نحو توحيد مقترحات البرامج

٠٠/٠٠

والمشاريع ، وذلك باصدار مبادئ توجيهية رسمية أو تعليمات غير رسمية . وفي بعض الحالات تم اعداد صكوك التوحيد ولكنها ما زالت قيد التجريب .

٣١ — وفي هذا الصدد ، سلمت اليونيدو منذ أمد طويل بالعلاقة الوثيقة بين التصميم والتقييم . وبالنسبة للمشاريع الميدانية ، فإن الخطوات التي اتخذتها اليونيدو في عام ١٩٨٢ كانت هامة ؛ وهي تشمل :

- ( أ ) اصدار كتيب للاستخدام المكتبي عن تصميم المشاريع والتقييم الذاتي ؛
- ( ب ) نموذج لمقترحات المشاريع ؛
- ( ج ) تنقيح المبادئ التوجيهية لتصميم وتقييم مشاريع التعاون التقني ؛
- ( د ) الاستخدام المطلوب لهدف وحيد للمشروع يمكن بلوغه في غضون خمس سنوات ، مع وجود غاية أو مهمة سائدة بوضوح ؛
- ( هـ ) استحداث خطط عمل موجهة نحو الناتج تستفيد من " المعالم " ، والآداء ، ومؤشرات الوضع في نهاية المشروع ؛
- ( و ) والبدء في العمل لتوضيح الأهداف وإعادة تحديد النتائج المقصودة للمشاريع الجارية عن طريق الممارسات السنوية للتقييم الذاتي للآداء ؛
- ( ز ) الاستخدام المطلوب لقائمة مراجعة تتعلق بتصميم المشاريع واعداد نموذج للتصميم كجزء من عملية وضع وتقييم المشاريع ؛
- ( ح ) الموافقة المطلوبة من وحدة التقييم على مقترحات المشاريع الكبيرة لتوفير مراقبة الجودة بشأن معايير التصميم وخطط التقييم ؛
- ( ط ) توفير التوجيه والتدريب في مجال تصميم المشاريع للامانة والموظفين الميدانيين المشتركين في وضع المشروع .

٣٢ — وتشير ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية الى أنها تشترك على أساس منتظم في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق باعداد المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالأنشطة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣٣ — وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، تقرر أن تتسم جميع مقترحات المشاريع بالسماوات التالية :

- ( أ ) الناتج المحدد والملموس ؛
- ( ب ) الجدول الزمني المحدد للتنفيذ ؛
- ( ج ) البيان الواضح لدور الوكالات الأخرى والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأعضاء وشتى شعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المشتركة في عملية التنفيذ بأسرها ؛
- ( د ) التقارير نصف السنوية والنهائية .

وحلاوة على ذلك ، فان جميع تلك الجوانب تستعرضها لجنة استعراض المشاريع التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قبل التصريح بتنفيذ أى مقترحات للمشاريع في اطار الميزانية العادية أو بتقدمها للحصول على تمويل من موارد خارجة عن الميزانية .

٣٤- وفي مركز التجارة الدولية ، رغم أنه لم توضع بعد مبادئ توجيهية لجعل البرامج أكثر قابلية للتقييم ، يقوم قسم التقييم باستعراض وثائق المشاريع لضمان احترام اشتراطات مثل البيان الواضح لنواتج المشروع ، والأهداف العاجلة والأهداف الانمائية وفقا للتنظيم الهرمسي المنطقي . ولم يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مبادئ توجيهية ولكنه يجرب نموذجاً جديداً لتصميم وثائق ومقترحات المشاريع التي ستقدم الى لجنة فحص المشاريع . وسيؤدي تزايد اهتمام هذه الهيئة بالنواتج الى جعل المشاريع أكثر قابلية للتقييم . ومن جهة أخرى ، فان مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لديه مبادئ توجيهية محددة لتصميم مشاريع التعاون التقني ومراقبتها وتقييمها على شكل وثيقته الخاصة بنظام ادارة المشاريع .

٣٥- وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية الخاصة بأنشطة البرنامج ، تعد اليونيد ومجلسا ثانيا من المبادئ التوجيهية عن التقييم الذاتي للبرامج الفرعية وعناصر البرنامج وسيضمن مبادئ توجيهية بشأن تحديد أهداف البرنامج ، ووضع استراتيجيات البرنامج وتنفيذها ، واعتماد البرامج الطويلة الأجل وتطوير خطط العمل والمؤشرات .

٣٦- ويعد مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية كتيبا عن المبادئ التوجيهية في مجال البرنامج سيستند الى تصنيف للأعمال في مجال البحث ووضع السياسة .

#### هـ - المعايير الأساسية فيما يتعلق باجراء التقييم وبمضمونه ولعملية التقييم ذاتها

٣٧- عبرت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٢٨/٣٦ با\* ، عن اهتمامها باجراء التقييم المتواصل لنوعية نواتج التقييم .

٣٨- فمن ناحية المشاريع ، بدأت اليونيد وفي اتخاذ عدد من الخطوات الهامة بعضها مواز ومكمل لمتطلبات برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لضمان النوعية والابقاء على مستويات نواتج التقييم . وتكفل هذه الخطوات ما يلي :

( أ ) أن يتوفر لجميع تقارير التقييم الذاتي للمشاريع الاستعراض أولا بواسطة وحدة تقييم مركزية تعد تقييما لمراقبة الجودة مع التعليقات والاقتراحات المناسبة كي يستخدمها الفرع أو القسم التقني المسؤول ؛

.../...

(ب) فيما يتعلق بتقارير التقييم الذاتي للمشاريع التي لا ترقى الى مستوى المعايير المقبولة ، تعاد مثل هذه التقارير الى الميدان مصحوبة بالتعليمات والمقترحات المناسبة من أجل إعادة التقييم ؛

(ج) وجوب قيام جميع المشتركين من الأمانة في الاستعراضات الثلاثية وعمليات التقييم بالتشاور مع وحدة التقييم من أجل تقديم المساعدة المتعلقة بصياغة الاختصاصات ، والقصد والنطاق المناسبين ، وتطور القضايا ، والمنهجية التي يتعين استخدامها ونوع التقرير المطلوب ؛

(د) وفي أحوال خاصة يقوم موظفو التقييم الفنيين بتمثيل اليونيد وفي بعثات التقييم .

٣٩- وفيما يتعلق بتقييم البرامج والعطيات تم وضع مجموعة تعريفات تفرق بين نطاق عطيات الاستعراض والتقدير والتقييم وكثافتها ومنهجيتها وتواترها . ومع زيادة التوسع في هذا العنصر من نظام التقييم وفي تحقيقه في غضون فترة السنتين القادمة ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، ستؤخذ في الاعتبار سبل ضمان نوعية نواتج التقييم .

٤٠- وفي عام ١٩٨٥ وبعد الانتهاء تماما من اقامة نظام اليونيد والشامل على جميع المستويات ، يخطط لعقد اجتماع لفريق من الخبراء بغية الحصول على تقدير خارجي لنوعية وجدوى نواتج التقييم التي يتمخض عنها النظام .

٤١- والمعيار الأساسي الذي يستخدمه مركز التجارة الدولية فيما يتعلق باجراء التقييم ومضمونه وبعملية التقييم نفسها هو الوثيقة ITC/AG(VII)/40 . والحفاظ على النوعية هو مسؤولية قسم التقييم . كما تستعرض ادارة مركز التجارة الدولية تقارير التقييم وتتخذ موقفا بشأنها قبل ارسالها الى الحكومات المستفيدة أو وكالات التمويل .

٤٢- وقد صمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة نموذجا معياريا أساسيا لعمليات تقييم المشاريع في آذار/مارس ١٩٨٢ . ويتكون النموذج من جزئين ، هما : ( أ ) مجموعة من القضايا الأساسية على شكل أسئلة يجب أن تغطيها عملية تقييم المشاريع ، و ( ب ) موجز لنموذج معياري لتقارير بعثات تقييم المشاريع .

٤٣- وقد تم وضع اجراءات لتقييم جميع الاجتماعات والدورات التدريبية التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وبمساعدة أحد الخبراء الاستشاريين ، اضطلعت وحدة تقييم العمليات مؤخرا بتقييم نموذجي لأنشطة اللجنة المذكورة المتعلقة بتشجيع التجارة . وتجرى الآن دراسة التوصيات الناشئة عن هذه الدراسة ، وهي توصيات تساعد في وضع اجراءات لتقييم الأنشطة الأخرى للجنة التي لا تشمل الاجتماعات والدورات التدريبية .

### واو - الاستفادة من نتائج التقييم وتوصياته

٤٤ - أحد الأغراض الأساسية لعملية تخطيط البرامج وتقييمها هو الاستفادة من نتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها في تحسين التخطيط وصياغة البرامج وتصميمها في المستقبل . ويتحمل مديرو البرامج و هيئات استعراض البرامج مسؤولية تتمثل في ضمان تجسيد الخطط والميزانيات المقبلة لتلك النتائج . وتشمل بعض البرامج التي استعرضتها لجنة البرنامج والتنسيق في سياق الولاية المناطة بها بموجب الفقرة ٢ ( أ ) ( ٤ ) من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ ( د - ٦٠ ) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦ ، تقييمات ذاتية عن اقتصاد وتكنولوجيا الصعيطات والتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية والادارة العامة . وقد أجرى أول استعراض رسمي للخطوات المتخذة بغية تنفيذ توصيات اللجنة المترتبة على التقييم المتعمق الذي جرى في عام ١٩٨٠ في أثناء الدورة العشرين للجنة . كما تعتبر هذه الدراسة التقييمية ، التي تناولت البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية ( E/AC.51/1980/2.4 ) ، أول دراسة تجرى تحت اشراف مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ~~الخاص~~ لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية مع اشتراك اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالتقييم .

٤٥ - وقد أجرى استعراض لتنفيذ التوصيات الناشئة عن دراسة أنشطة ( الانكاد ) ( واليونيد و ) في ميدان الصنوعات في عام ١٩٨١ ( E/AC.51/1980/2 و Add.1 و A/35/38 ) ( ٧ ) ، الفقرات ٣٤١ الى ٣٥٦ ) وسيركز استعراضها في عام ١٩٨٣ على تنفيذ التوصيات المترتبة على تقييم برنامج الموارد المعدنية ( E/AC.51/1982/5 و A/37/38 ) ( ٨ ) ، الفقرات ٣٦٠ الى ٣٧٤ ) .

٤٦ - وقامت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين باضفاء مزيد من الصفة الرسمية على استعراض المتابعة هذا عن طريق الأخذ بفكرة الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات . وسيجرى الاستعراض الأول منها في عام ١٩٨٥ ( A/37/38 ) ( ٨ ) ، الفقرة ٣٦٢ ) .

٤٧ - وتنوع آليات التغذية المرتدة وفقا للمهام التقييمية ووفقا للوحدة المعنية . فعلى سبيل المثال ، يجرى في وحدات ، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، توجيه انتباه الشعب الغنية المعنية وانتباه الأمين التنفيذي الى نتائج التقييمات الداخلية . كما يجرى رصد تنفيذ التوصيات بدقة ، ومراعاة نتائج التقييمات عند وضع مزيد من البرامج والمشاريع .

٤٨ - وفي مركز التجارة الدولية ووحدات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث تعمق التقييمات أساسا بالمساعدة التقنية ، تتاج التقارير لجميع كبار الموظفين المعنيين . كما تعمم التقارير على الوكالة الممولة والحكومة المستفيدة ، وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وهذا ينطبق أيضا على ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . ويجرى كذلك استعراض وثائق المشاريع اللاحقة لكفالة تشييدها مع استنتاجات ونتائج التقييمات السابقة ويجرى تقييم التنفيذ المتعلق بالتوصيات التقييمية كل سنتين أو كل ثلاث سنوات .

.../...

٤٩ - وتقدم سنويا الى كبار موظفي مركز التجارة الدولية مجموعة مؤلفة من نتائج تقييم المشاريع، وذلك من أجل استعراضها . وفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تنشر نتائج المشاريع في " تقرير الى الحكومات " يصدر كل شهرين . وينظر أيضا على أساس منتظم في متابعة التقييمات السابقة .

٥٠ - وفي اليونيدو وتعنى أيضا لجان استعراض المشاريع ، التي هي أفرقة داخلية رفيعة المستوى لاستعراض البرامج والمشاريع ، بالتفذية المرتدة والمتابعة ، وكثيرا ما تحدد مدى الحاجة الى اتخاذ تدابير مناسبة .

٥١ - وتناط برؤساء الفروع والأقسام المنفذة في اليونيدو ، لدى استعراضهم واعتمادهم لتقارير التقييم الذاتي ، مسؤولية محددة هي مراعاة تنفيذ التدابير العلاجية وتدابير المتابعة ، على النحو الموصى به في استعراضات تقييم المشاريع . وتقوم وحدة التقييم على أساس دورى ، بتزويد مديري البرامج بمعلومات عن الاستفادة من مهمة التقييم في الأغراض التنظيمية . ويجرى تنبيه مديري البرامج على أساس متخصص ، الى المشاريع ذات المشاكل ، كما تقدم اليهم مقترحات بصدور التدابير اللازمة .

٥٢ - كما يضطلع مديرو الشعب ومديرو البرامج المعنية بالمسؤولية الشاملة المتصلة بكفاءة استعمال نتائج التقييم في صنع القرارات كل في مجال تخصصه . ومتى أصبحت البيانات التقييمية أكثر توفرا على أساس منتظم وعطلي ، أمكننا أن نتوقع ازدياد هذا الأمر . فعلى سبيل المثال ستتوفر للمرة الأولى في الاستعراضات التي يجريها المدير التنفيذي والتي تجرى على مستوى الشعب اعتبارا من أواخر ١٩٨٣ ، معلومات مقدمة عن طريق الحاسبة الالكترونية بشأن التقدم المعزز في انتاج المخرجات وفعالية المشاريع المحتمل تنفيذها .

٥٣ - وفي مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية ، يطلب من المستفيدين من خدماته أن يعلموا المركز عند انجاز كل مشروع بردود فعلهم تجاه برنامج التعاون التقني . وفي حالة المشاريع الاستشارية ، توجه رسائل الى الموظفين ذوي الصلة تطلب منهم ان يعلقوا بأسلوب نقدي على الآثار الطويلة الأجل المترتبة على المساعدة المقدمة ، وعلى مدخلات المشاريع ، مثل نوعية الخبرة ومدى فائدة المعلومات وملاءمة المشاريع . كما يطلب من المشتركين في الدورات التدريبية ومن المسؤولين الحكوميين المناظرين الرد على استبيان تفصيلي متعلق بإدارة الدورات التدريبية وضمونها . كما يطلب اليهم التعقيب على الفوائد المتوقعة . وتقدم هيئة إدارة المركز ، وهي اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية التي تتلقى تقارير سنوية عن أنشطة المركز ، مزيدا من خدمات التفذية المرتدة المتعلقة بفعالية برنامج عمل المركز وأثره . وتستعرض اللجنة هذه التقارير وتتخذ القرارات والتوصيات بشأن الأعمال المقبلة .

٥٤ - وتقوم عدة وحدات أخرى ، مثل إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالتعاون مع الوحدات المركزية في المقر كيمياء

.../...

تضمن تجسيد الخطط والبرامج للنتائج ذات الصلة . وبناءً على طلب لجنة البرنامج والتنسيق فسي دورتها الثانية والعشرين ( A/37/38 (٨) ، الفقرة ٣٧٠ ) بذلت محاولة خاصة لتحديد البرامج التي قد تترتب بالنسبة لها آثار برنامجية ناجمة عن نتائج تقييم الموارد المعدنية وعن التوصيات المتعلقة بتلك النتائج . وحددت خمسة فصول هي ( ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ ) ، وأبلغ مدبرو البرامج المعنيون بالنتائج والتوصيات ذات الصلة وطلب منهم الإبلاغ عما إذا كانوا يفكرون نتيجة لذلك في إجراء تعديلات لاحقة على الخطة المتوسطة الأجل أو طلبات اعتمادات الميزانية البرنامجية المقترحة .

٥٥ - وكانت هذه محاولة من جانب لجنة البرنامج والتنسيق لادماج عملية التقييم في عمليتي البرمجة والتخطيط في المستقبل ، وللتغلب في الوقت نفسه على قيود جدولة البرامج التي تقضي بأعداد محدث كل من الخطة المتوسطة الأجل والتقييم في نفس الوقت بدلا من تتابعهما مع النظر في التقييم أولا . والأمر الذي خفف جزئيا من وقع هذه المشكلة هو اعداد تقييم الموارد المعدنية بالتعاون الوثيق مع الوحدات المعنية وهي فرع اقتصاد وتكنولوجيا المحيطات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية واللجان الإقليمية . وعلاوة على ذلك ، فقد حدث في حالة هذا التقييم بالذات أن تزامنت العطية مع فترة اعداد الخطة .

٥٦ - وعلى الصعيد الداخلي ، في الأمانة العامة ، يحرص الموظفون المعنيون باستعراض البرامج على مراعاة أي نتائج للتقييمات الحديثة العهد .

ثالثاً - أساس منطقي ومقترحات من أجل تعزيز قدرة التقييم  
في مختلف الكيانات التنظيمية تعزيزاً منتظماً في  
إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

**ألف - الأساس المنطقي لتعزيز وحدات التقييم**  
**تعزيزاً منتظماً**

٥٧ - جرت محاولة لمضاهاة مقادير الموارد من الموظفين الفنيين بمهام التقييم الأساسية ، ليتسنى تقدير حجم الموارد المطلوبة في ضوء المقترحات الواردة في الفرع بـ أدناه . وخلال القيام بذلك ، يراعي المرء نطاق برامج وأنشطة الأمم المتحدة ، وتنوع هذه البرامج والأنشطة وعلى سبيل التوضيح تم تقسيم المهام ذات الصلة على فترات مدة كل منها سنة . ورغم إمكانية تطبيق هذا "المعيار" بصفة عامة ، فثمة كثير يعتمد على حالة استعداد كل كيان تنظيمي أو عنصر بعينه . ويمكن تفسير حالة الاستعداد اللازمة بأنها مقدار العمل الذي يمكن أدائه بما يتفق مع المهام المحددة في الفقرة ٦٦ أدناه ، ومستوى الالتزام بالتقييم الفعال بين واضعي السياسة ذوي المستوى الرفيع ، ومستوى فهم مستخدمي نظام التقييم لأغراض التقييم وتقنياته . فإذا كان هناك اتفاق على ضرورة اتخاذ جميع الكيانات التنظيمية لخطوات إيجابية نحو إنشاء قدرة للتقييم سواء في شكل وحدة تقييم مركزية أو مركز تنسيق ، وجب إذن أن يتوفر لكل من هذه الكيانات الحد الأدنى من الموارد لأداء بعض المهام الأساسية المخصصة ، التي تعتبر جوهرية لوضع نظام للتقييم . ومع وجود حد أدنى يتمثل في موظف من الفئة الفنية لقضاء ١٢ شهر عمل ، يجب أن تشمل هذه المهام ما يلي :

- (أ) إجراء مشاورات واستعراضات مع صانعي القرار ومديري البرامج بشأن هيكل ومضمون البرامج والمشاريع لتحديد الاحتياجات والأولويات التقييمية بعينها ؛
- (ب) استكشاف النهج ، بما في ذلك بعض التصميم للبرامج والمشاريع مع ما يتصل به من منهجيات للتقييم واعداد تعليمات انتقالية للاشتراك في احد النظم التقييمية ؛
- (ج) توجيه مديري البرامج لدى اعداد الخطط التقييمية أو أوصاف وسائل التقييم كخطوة أولى نحو ادمج التقييم في الدورة العادية للتخطيط المتوسط الأجل والميزنة البرنامجية ؛
- (د) اعداد الخطوط العامة لإجراء دراسة عن برنامج للتقييم الذاتي ، وتقديم التوجيه إلى الوحدة الموضوعية ، على سبيل التحضير لدراسة واقعية مماثلة للدراسة المقدمة من إدارة شؤون الموظفين التابعة لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم قبل سنة ١٩٧٩ ؛
- (هـ) الانتظام في الاتصالات وفي تبادل المعلومات ، بشأن النهج والحلول المشتركة ، مع وحدة التفتيش المشتركة والوحدات الأخرى التي أنشأت آليات تقييم مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

.../...



٥٨ - وخلال فترة من الوقت قد تتغير الأولويات في هذه المهام ، فقد لا تحتاج خطة العمل ، مثلا ، الى التنقيح بصفة منتظمة ، وعندئذ يمكن ان ينصرف التركيز الى العمل مع مديري البرامج للاهتمام الى أفضل الوسائل لتلبية احتياجات التقييم . بيد انه لن يتسنى توسيع نطاق اى وحدة والاضطلاع بمهام جديدة الا باضافة موظف ثان . وقد تتضمن تلك المهام الاضافية ما يلي :  
( أ ) شيء من تصميم البرامج والمشاريع ، وتكييف ما يتصل به من مبادئ توجيهية انتقالية ؛

( ب ) دراسة تقييمية كل سنتين لهيئة حكومية دولية تركز على فعالية البرامج . والمفروض ان تستغرق هذه المهام ، مع المهام الأخرى المذكورة اعلاه ، نحو ٢٤ شهر عمل في كل سنة عمل .

٥٩ - وسيظل عبء العمل والقدرة ثابتين الى حد كبير ، ربما مع مزيد من الاستيعاب لتقنيات التقييم ومنهجيته وتحسن الأداء ، ولكن مع زيادة طفيفة في النطاق أو التغطية المنتظمة اذا استمرت مجموعة الموظفين هذه المؤلفة من اثنين .

٦٠ - اما على المستوى الثالث ، فان حجم البرنامج وما يتصل به من موظفي البرنامج يصبحان معا احد المتغيرات الأساسية في اتخاذ القرارات بشأن الحجم النهائي لوحدة التقييم وتشكيلها . واذا ارتفع المستوى الى ثلاثة أو أربعة من الموظفين الفنيين ، سيكون من الممكن وضع الأساس لنهج أكثر انتظاما في التقييم . ولن تختلف المهام الاضافية الا في درجة العمق ومستوى التغطية تبعاً لوجود ثلاثة أو أربعة من الموظفين الفنيين . وعلى مستوى أقل من العمق ، يمكن أن تكون هذه المهام الاضافية كما يلي :

( أ ) التحديد الأولي لمفاهيم نظام التقييم الداخلي ؛

( ب ) توجيه مزيد من الانتباه الى تأصيل عناصر التقييم في عملية تصميم البرامج والمشاريع ؛

( ج ) متابعة تنفيذ دراسات التقييم السابقة ؛

( د ) اجراء دراسة ثانية متعمقة للتقييم كل سنتين تركز أيضا على فعالية البرامج فحسب ؛

( هـ ) تقديم مزيد من المساعدة لتطبيق تقنيات التقييم ومنهجيته .

٦١ - وعلى مستوى أكبر من العمق والتغطية ، يمكن ان تكون المهام على النحو التالي :

( أ ) انشاء وتشغيل نظم التقييم الداخلي في ادنى حجم ؛ اى الاجراءات التي تكفل استفادة واضعي السياسة ومديري البرنامج من النتائج ، بما يؤدي في نهاية المطاف الى ادماج النتائج ادماجا كاملا فيما يتصل بالادارة من مستويات السياسة والبرامج والتشغيل ؛

( ب ) القيام كل ثلاث سنوات باستعراض يتناول تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم السابق ؛

.../...

- (ج) ادخال ضابط للنوعية في تصميم البرامج ؛  
(د) عدم تركيز دراسات التقييم على الفعالية فحسب ، بل على الأثر أيضا ؛  
(هـ) تقديم الدعم التقني في مجال التقييم للوحدات التي تطلبه .  
ولا يمكن توقع انجاز هذه المهام انجازا تاما الا على مدى سنتين أو ثلاث .  
٦٢ - ولزيادة التوضيح ، تم وضع المهام المذكورة فيما تقدم مع الحد الأدنى من مقادير الموارد المقابلة لها ، في شكل جدول ، وهي تظهر في الجدول رقم ١ أدناه .

## الموصل الفني الثالث أو الرابع

(أ) تتبرر الأسهم التي موضوعة الأنشطة على مستندات أكثر قوة إلى حد بعيد .  
(ب) الظهور والبرهان وبما فيها المستخرجة بصورة منفصلة هو لزيادة التوضيح لا يعني عدم إمكانية إنشاء وثائق من نفس النوع .

٦٣ - سبق القول بأن وحدات التقييم في المجموعة الأولى قد حققت تقدماً يتجاوز الحد الأدنى المقترح من حيث الموارد من الموظفين والأنشطة المضطلع بها . وهذه هي النقطة التي تصبح عندها القوة المثلى لتلك الوحدات أمراً تملية الأدار والمسؤوليات التي ينتظر منها تنفيذها بطريقة روتينية في مجالي التخطيط والتقييم . وقد تم تحديد بعض الوحدات باعتبار أن لها مسؤوليات مركزية خاصة تجاه نظم التقييم ومنهجيته ، وانها في مكان الصدارة من حيث تطور تصميم النظم ، وبهذه الصفة ، تنهض تلك الوحدات بمسؤولية أساسية اضافية تتمثل في كونها مراكز للموارد تأخذ منها الوحدات الأخرى التي تستجد . وكما لوحظ ، فإن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين تصميم المشاريع وإقرار ما يتصل به من مبادئ توجيهية ، وكذلك العمل الذي قامت به اليونيدو ، إلى حد ما ، كانا بمثابة أساس لتخطيط وتقييم مشاريع التعاون التقني . وموسع في تطبيق تنمية النظم في هذا المجال ، تزداد الطلبات . ومنهجيات التقييم البرنامجي ليست متقدمة بدرجة كبيرة حتى الآن . إلا أن إحدى الوحدات ، وهي مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، قد بدأت العمل في هذا المجال عملاً بقرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و ٢٢٨/٣٦ بآ\* و ٢٣٤/٣٧ (الجزء الثاني) وبالقواعد والأنظمة التي يخضع لها تخطيط البرامج وتقييمها ، وعملاً بما يتصل بذلك من وثائق مثل الوثيقة A/55/527 (الفقرة ٥٧) ، بشأن مسؤوليات الاضطلاع بدراسات التقييم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . ومن المتوقع أن يتم في السنتين التاليتين إحراز تقدم كبير في تحديد المفاهيم والأخذ بالنهج المناسبة في هذا الميدان . ويتضح من هذه الأمثلة أنه كلما توجب القيام بحوث مبتكرة لدعم مهام التقييم المركزي بالإضافة إلى أنشطة التقييم الواسعة النطاق ، ظهرت الحاجة إلى ما هو أكثر من الحد الأدنى من الموارد .

٦٤ - أما الفئة الثانية الشاملة للجهات التي أحرزت بعض التقدم في تحديد احتياجات التقييم ، والتي قد تكون لديها حتى موارد لبعض الوقت ، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فينبغي أن يتاح لها عدد من الموظفين لا يقل عن واحد وربما اثنين (مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) . أما الكيانات التنظيمية التي من قبيل الأونكتاد والتي ليست لها موارد مخصصة على الإطلاق والتي لا تشترك إلا بشكل هامشي في ممارسات التقييم الخارجي ، فينبغي أن تكون لديها على الأقل وظيفة فنية واحدة تمكنها من القيام بالخطوات الأساسية الأولى على النحو المبين في الفقرة ٦٦ أدناه .

## باء - أنشطة التقييم المقترحة

٦٥ - يتعين النظر الى برامج التقييم المقترحة في ضوء الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة الى الأمين العام في دورتها السادسة والثلاثين ، في قرارها ٢٢٨/٣٦ باء ، لتدعيم وحدات ونظم التقييم التابعة للأمم المتحدة ، وفي ضوء تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٨١ الذي يوصي بإنشاء نظم تقييم واضحة المعالم وبالتزام هيئات الادارة وكبار الاداريين والموظفين التزاما ثابتا بتحسين جودة التقييم على الدوام ( ٨/36/182 ) . كما أعرب تقرير الوحدة المذكورة عن مشاعر القلق ازاء الخطى البطيئة التي يسير بها تطور التقييم في المنظومة كلها .

٦٦ - ولدى استعراض برامج التقييم وخطط العمل المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، يغدو من الواضح أنه في نية الكيانات التنظيمية الاحتفاظ بالزخم الذي حققته حتى الآن ، بل وزيادته في حالات كثيرة . وتشمل مهام التقييم الأساسية التي يتعين على كل وحدة أن تكون قادرة على أدائها بشكل عام : استحداث وإدارة نظم التقييم الداخلي ؛ والقيام بدراسات واقعية ؛ ورفع تقارير عن نتائج التقييم . والمهام الفعلية هي :

( أ ) استحداث اقامة نظم للتقييم الداخلي ؛

( ب ) اعداد خطط تقييم منتظم مندجة تماما في الخطة المتوسطة الأجل ودورة الميزنة ؛

( ج ) وضع مبادئ توجيهية للتصميم وللمراقبة الجودة ومعاييرها ؛

( د ) القيام بدراسات تقييمية متعمقة وكذلك باستعراضات برنامجية منتظمة ؛

( هـ ) استحداث أجهزة فعالة للتغذية المرتدة تبث نتائج التقييم الى الهيئات الحكومية الدولية والى مديري البرامج ؛

( و ) رصد تنفيذ نتائج التقييم .

٦٧ - واتساقا مع وجهة نظر الهيئات الحكومية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة القائلة ان وحدات التقييم المركزية يمكن أن تكون بمثابة مراكز تنسيق قيمة لنظام التقييم الداخلي وأن تقوم بدور قيادي داعم هام للاشراف على ضمان جودة النظام وأدائه ، يوجد فيما يبد واتجاه متزايد الى قيام الكيانات التنظيمية بالتخطيط من أجل ايجاد مثل هذه الوحدات . وعلى سبيل المثال ، فان طلبات الاعتمادات المتعلقة بالميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لثلاثة كيانات ( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ) تقترح تعزيز قدرتها التقييمية عن طريق انشاء وحدات جديدة أو التوسع في الوحدات القائمة . وهناك كيانات أخرى ، مثل اليونيدو ، تقترح أنشطة تقييم أشد كثافة دون أن تطلب موارد اضافية تتناسب وهذا الاقتراح .

.../...

٦٨ - ويلخص ما يلي بإيجاز بعض الأنشطة المقترحة في مجال التقييم ، مع الوظائف الإضافية ، أينما وجدت في طلبات الاعتمادات المتصلة بميزانية السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٦٩ - وفي حالة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، فإن ما أمكن تحقيقه - حتى بالموارد الحالية من الموظفين (د - ١ - وف - ٥ - وف - ٣) - في مجال إقامة نظام تقييم داخلي ووضع جادئ توجيهية لاستخدامه ، يتسم بالبطء بسبب ضرورة تكريس الموارد الموجودة لهام لا تقل أهمية عن ذلك . وتتجلى قوة الدفع الرئيسية للأنشطة الجديدة الرامية الى تدعيم القدرة التقييمية للأمانة العامة نحو تسهيل اكمال النظام فضلا عن تقديم الارشاد والمساعدة الى الوحدات الأخرى الداخلة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي من أجل ايجاد قدرة للتقييم الذاتي وفقا للقرار ٢٢٨/٣٦ ب٤ . وستمثل حصيلة تطوير أنشطة التقييم العادية داخل الوحدات التي تمت مساعدتها على هذا النحو في نظام تقييم شامل قوى في الأمم المتحدة كلها .

٧٠ - وتتسم القدرة التقييمية للوحدتين الموجودتين في إدارة الشؤون المالية (اثنان من الموظفين الفنيين) وإدارة شؤون الاعلام (ثلاثة من الموظفين الفنيين) بنطاقها المحدود ، حيث تتحمل الوحدتان أيضا مسؤولية القيام بمهام أخرى ، تتمثل أساسا في تخطيط البرامج ورصد أداء البرامج . وقد ظلت الوحدة الكائنة في إدارة الشؤون المالية تعمل في تعاون وثيق مع الوحدة القائمة في مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية لضمان الحفاظ على اتساق الأنماط والمنهجيات في التقييم . وهذه الوحدة تعنى باستحداث وإدارة نظام تقييم داخلي كما تواصل تقديم المساعدة والتوجيه خلال إقامة نظام للتقييم الذاتي للإدارات والمكاتب العاملة في المجالات السياسية والقانونية والانسانية والاعلامية ومجال الخدمات المشتركة . ولكي تواصل هذه الوحدة دورها القيادي الداعم في مجال التخطيط وتقوم بمهامها على نحو أفضل ، يتطلب الأمر تعزيز قدرتها ، ولا سيما ان عدم وجود وحدات للتقييم في القطاعات غير الاقتصادية وغير الاجتماعية يعني زيادة عبء العمل على كاهل الوحدة القائمة في إدارة الشؤون المالية .

٧١ - ومما يذكر ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ التي ليس لديها في الوقت الراهن غير مهام لتقييم المشاريع لا تتطلب التفرغ في مكتب المدير التنفيذي والتي ليست لديها وحدة لاجراء تقييم شامل ؛ تقترح التدابير التالية :

(أ) انشاء وحدة تقييم صغيرة ضمن مكتب الأمين التنفيذي ؛

(ب) تولي أعمال وحدة تقييم العمليات التي كانت قائمة من قبل ، والتي اقتصر عملها على دراسة المشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (١٠) ؛

(ج) استحداث تقنيات مناسبة لتقييم برنامج العمل الجارى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وآليات التغذية المرتدة بالنتائج في عملية الإدارة . ومن

الجدير بالذكر ، في حالة هذه اللجنة ، ان الأنشطة الاضافية تشمل قيام الموظفين بالاشراف على المشاريع التي تبلغ قيمتها ما يقرب من ٥٥ في المائة من ميزانية اللجنة المذكورة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٧٢ - وتقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التي ليس لديها موظفون للتقييم ، الأنشطة المتزايدة التالية في مجال التقييم :

(أ) التعاون مع مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في ايجاد منهجية ملائمة لتقييم البرامج وفي تقييم برامج معينة تحددها لجنة البرنامج والتنسيق ؛

(ب) التعاون مع مكتب تنسيق وعمليات المساعدة التقنية التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا على تحسين اعداد المشاريع التنفيذية وتنفيذها وتقييمها ؛

(ج) تعريف مديري البرامج على عملية التقييم الداخلي للبرامج وزيادة الوعي بقيمة التقييم في مجال التخطيط والبرمجة ؛

(د) اعداد تقارير للجنة استعراض البرامج في أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن دراسات التقييم - تقريران في عام ١٩٨٤ وتقريران في عام ١٩٨٥ .

٧٣ - وهناك موظف واحد غير متفرغ في مكتب المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية . وتشمل المهام المتصلة بتدعيم قدرة المركز في مجال التقييم ما يلي :

(أ) توسيع نطاق التقييم كي يشمل البرنامج العادي فضلا عن مشاريع التعاون التقني ؛

(ب) تدريب الموظفين على استخدام النظام الجديد ؛

(ج) ادخال آليات معينة للإبلاغ عن التقييم ، وسياسات واجراءات معينة للمتابعة .

٧٤ - ولم تقترح وحدة اليونيدو أى نمو برنامجي ولكن تم مؤخرا نقل وظيفتين فنييتين الى هناك ، واحدة برتبة ف - ٤ ، وواحدة برتبة ف - ٣ . ولذلك ، فان العدد الحالي للموظفين هو أربعة فنيين ، على النحو التالي : موظف برتبة ف - ٥ ، وموظف برتبة ف - ٤ ، وثالث برتبة ف - ٣ ورابع برتبة ف - ٢ . وبرامج ومشاريع التقييم لفترة الميزانية البرنامجية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، والواردة في عنصر البرنامج ١ - ٢ في طلب الاعتمادات الذي قدمته اليونيدو ، هي كما يلي :

(أ) في النصف الأول من فترة السنتين ، أى سنة ١٩٨٤ ، يقوم مستشارون من الخارج بتدريب موظفي اليونيدو وعلى تصميم المشاريع وعلى مبادئ التقييم ومفاهيمه ومنهجياته . بيد أنه في سنة ١٩٨٥ ، سيتولى موظفو تقييم عاديون أمر هذا النشاط ؛

.../...

- (ب) تقديم المساعدة من قبل اخصائيين في مجال تصميم نظام التقييم الداخلي لليونيد و زيادة تطويره (تدريب المجموعات ، استشارات ، دراسات ، وفا الى ذلك . . ) ؛
- (ج) تطوير التدريب وتنفيذه على الصعيد الاقليمي للموظفين الميدانيين والمسؤولين الحكوميين بشأن تصميم المشاريع وتقنيات التقييم في هذه المناطق .
- ٧٥ - وحتى آذار/مارس ١٩٨٣ ، لم يكن لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا موظفو تقييم . وفي ذاك الحين ، تم نقل اثنين من موظفي التقييم برتبيتي ف - ٥ و ف - ٣ الى اللجنة ، وتم انشاء وحدة تقييم في مكتب الأمين التنفيذي . وقد اقترحت اللجنة عدة أنشطة تقييمية جديدة يتعين استعراضها ، من قبل لجنة البرنامج الدائمة ، في الفترة من ٧ الى ٩ أيار/مايو ١٩٨٣ . وتشمل الأنشطة المقترحة ما يلي :
- (أ) الشروع في برنامج تقييم ؛
- (ب) استحداث مؤشرات للمخرجات ، ومعايير للأداء ، ونظم للتقييم والتغذية المرتدة ؛
- (ج) القيام بدراستي تقييم متعمقتين عن الموارد الطبيعية والتنمية الصناعية مع حلول عام ١٩٨٤ .
- ٧٦ - ويبين الجدول ٢ الموارد القائمة من الموظفين لكل كيان تنظيمي .



الجدول ٢ - الموارد القائمة من موظفي التقييم  
حسب الكيان التنظيمي

الوظائف الموجودة من الفئة  
الفنية وما فوقها

الكيان التنظيمي  
المستوى الأول (أ)

٢ (مد - ١ ، ف - ٥) (ب)	الأمم المتحدة / إدارة شؤون الإدارة والتنظيم
٤ (مد - ١ ، ف - ٥ ، ٢ - ف - ٣) (ج)	الأمم المتحدة / إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
٣ (ف - ٥ ، ٢ - ف - ٤) (د)	الأمم المتحدة : إدارة شؤون الاعلام
٤ (ف - ٥ ، ف - ٤ ، ف - ٣ ، ف - ٢)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٢ (ف - ٤ ، ف - ٣) (ب)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١ (١ - ف - ٥)	مركز التجارة الدولية

المستوى الثاني (أ)

لا يوجد (هـ)	إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
لا يوجد (هـ)	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
لا يوجد (هـ)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
لا يوجد (هـ)	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
لا يوجد (هـ)	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢ (ف - ٥ ، ف - ٣) (و)	اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
لا يوجد	مركز شؤون الشركات عبر الوطنية
٢ (ز)	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(يتبع)

.../...

الجدول ٢ (تابع)

الوظائف الموجودة من الفئة  
الفنية وما فوقها

الكيان التنظيمي  
المستوى الثالث (أ)

لا يوجد	اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
لا يوجد (ج)	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
لا يوجد	مجلس الأغذية العالمي

- (أ) المجموعات محددة في الفقرات ٧ الى ٩ أعلاه .
- (ب) يؤدون مهاماً أخرى بالإضافة الى التقييم .
- (ج) سيتم نقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ خلال عام ١٩٨٣ .
- (د) موظف تقييم متفرغ (برتبة ف - ٣) يدعمه موظفون من الفئة الفنية دون تفرغ .
- (هـ) أنجزت بعض الأعمال التقييمية ولكن على أساس عدم التفرغ من قبل موظفين من وحدات أخرى .
- (و) يشمل أيضاً وظيفتين بالرتبة المحلية .
- (ز) بشأن تقييم المشاريع فقط . الوظائفان تمولان من الموارد الخارجة عن الميزانية .

رابعاً - برنامج الاستعراض الحكومي الدولي لدراسات  
التقييم المتعمق والجدول الزمني

٧٧ - لم يمكن في هذه المرحلة الاستجابة تماماً لطلب الجمعية العامة الوارد في الجزء الثاني من قرارها ٢٣٤/٣٧ لتقديم مجموعة محددة من برامج التقييم وجدول زمني مقابل للاستعراض الحكومي الدولي، لأن العديد من الكيانات التنظيمية المعنية لم يزل عاجزاً عن تنفيذ أى من مهام التقييم الدنيا بصورتها التي نوقشت أعلاه.

٧٨ - ومع ذلك، فإن الاقتراحات الخاصة بأنشطة التقييم والتي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تشكل في الواقع برنامجاً للتقييم خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥. وحتى تتم مناقشة طلبات الاعتماد هذه المتعلقة بالبرامج والموارد ويتم اتخاذ المقررات سيكون من الصعب وضع الجدول الزمني المحدد كما هو مطلوب.

٧٩ - ورغم هذه القيود، أجرت وحدتان للتقييم تقييمات متعمقة في الماضي وما زالت لديها القدرة على ذلك. وكما هو مذكور أعلاه، تدخل هاتان الوحدتان في الفئة الأولى؛ وهما إدارة الشؤون المالية التابعة لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم، ومكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وعلى ذلك ليس هناك من سبب يبرر استحالة وضع برنامج للتقييم مع جدول زمني مقابل لعمل هاتين الوحدتين. وثمة اعتبار هام يتصل بمهلة بدء التنفيذ. ونظراً لأن تقنيات التقييم والمنهجية قد تطورت، فقد اعتادت لجنة البرنامج والتنسيق أن تطلب من الأمين العام أعداد تقارير وتقديمها بعد سنتين من الطلب المبدئي (مثلاً أنشطة التعاون التقني في مجالات الصناعات والاعلام والموارد المعدنية) وقد استفاد الأمين العام من مهلة بدء التنفيذ هذه البالغة سنتين نظراً لأنها مكنت الامانة العامة من تنفيذ المزيد من الدراسات الشاملة التي تتفق بدرجة أوثق مع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق والخطوط التوجيهية لوحدة التفتيش المشتركة. وقد صدرت توصية شديدة تدعو إلى الاحتفاظ بمهلة بدء التنفيذ المحددة بسنتين. وكذلك يعتبر من الأمور الأساسية أن يأخذ برنامج الاستعراض المتعمق في الاعتبار برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة.

٨٠ - ويقترح الجزء الفرعي التالي المعيار الممكن لاختيار البرامج من أجل الاستعراض بواسطة الوحدتين الرئيسيتين المشتركتين.

المعايير الممكنة لاختيار الموضوعات من أجل دراسات التقييم المتعمق

٨١ - بغية مساعدة لجنة البرنامج والتنسيق في استعراضها، أعدت مجموعة من المعايير الممكنة لاختيار البرامج في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي من أجل الاستعراض الحكومي الدولي. وهذه المعايير التي تتخذ شكل أسئلة هي:

.../...

- ١ - هل تم ، في أى وقت من الأوقات ، تقييم البرنامج ؛ وإذا كان الأمر كذلك ، هل تم استعراضه خلال السنوات الست الأخيرة ؟
- ٢ - هل تم تقييم البرنامج بواسطة أجهزة أخرى مثل وحدة التفتيش المشتركة وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم ؛ وإذا كان الأمر كذلك ، فمتى ؟
- ٣ - هل توجد مشاكل خاصة أو منجزات في إطار البرنامج ذات أهمية بالنسبة للسدول الأعضاء ؟
- ٤ - ما هو حجم البرنامج ؛ وهل يتضمن عددا كبيرا من البرامج الفرعية وتغطية واسعة تبرز التقييم الكلي المتعمق وهل الموضوع متجانس بما يكفي لا مكان تحديده ؟
- ٥ - هل يغطي البرنامج عددا كافيا من الكيانات التنظيمية ؟
- ٦ - هل هناك تغيير ذو مغزى في المضمون أو التوجيه نتيجة لمؤتمر أو إعلان دولي ( مثل مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ) ؟
- ٧ - هل تم تشغيل البرنامج فترة كافية تمكن من إجراء تقييمات فعالية والتأثير ؟
- ٨ - هل يساهم تقييم البرنامج في تصميم البرامج ؟
- ٨٢ - ولايضاح المعيار الأول ، يبين الجدول التالي قائمة بمجالات البرامج التي تم تقييمها ووقت إجراء التقييم .

الجدول ٣ - دراسات التقييم المتعمق التي استعرضتها لجنة البرنامج والتنسيق منذ عام ١٩٧٧

مجال البرنامج	سنة التقييم	سنة تنفيذ التوصيات المفتش المستعرضة المشتركة	الوحدة المسؤولة بالأمانة العامة
<b>التقييمات الذاتية</b>			
١ - المستوطنات البشرية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (١)	١٩٧٧	-	إدارة شؤون الموظفين بإدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم ، ومركز الاسكان والبناء وتخطيط إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٢ - البيئة ، ١٩٧٤-١٩٧٥	١٩٧٧	-	إدارة الشؤون المالية بإدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
٣ - الاعلام ، ١٩٧٤-١٩٧٥	١٩٧٧	-	إدارة الشؤون المالية بإدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم ، وإدارة شؤون الاعلام
٤ - النقل ، ١٩٧٤-١٩٧٥	١٩٧٧	-	إدارة الشؤون المالية بإدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم ، ومركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٥ - اقتصاد وتكنولوجيا المحيطات ، ١٩٧٤-١٩٧٧	١٩٧٨	-	إدارة الشؤون المالية بإدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم ، ومكتب الشؤون الاقتصادية والتكنولوجية للمحيطات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٦ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، ١٩٧٤-١٩٧٧	١٩٧٨	-	إدارة الشؤون المالية بإدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٧ - الادارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية ، ١٩٧٤-١٩٧٧	١٩٧٨	-	إدارة الشؤون المالية بإدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم ، والادارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
<b>التقييمات الخارجية</b>			
٨ - الشركات عبر الوطنية ، ١٩٧٦-١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	مكتب تخطيط وتنسيق البرامج بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
٩ - الصناعات ، ١٩٧٦-١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	مكتب تخطيط وتنسيق البرامج بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

( متبع )

٠٠/٠٠

الجدول ٣ (تابع)

الوحدة المسؤولة بالأمانة العامة	سنة تنفيذ التوصيات التي تم تنفيذها المشتركة	سنة التقييم	مجال البرنامج
			التقييمات الخارجية (تابع)
			١٠ - الموارد المعدنية ، ١٩٧٦ - ١٩٧٩
مكتب تخطيط وتنسيق البرامج بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية	-	١٩٨٢ [١٩٨٣]	
			١١ - أنشطة التعاون التقني للمونيد وفي مجال الصناعات التي يحولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي
مكتب تخطيط وتنسيق البرامج بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية	-	[١٩٨٣]	
إدارة شؤون الإدارة والمالية والتنظيم	-	[١٩٨٣]	١٢ - عمل إدارة شؤون الاعلام
-	نعم (ج)	[١٩٨٣]	١٣ - عمل إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

(أ) تقرير قدم ولكنه لم يستعرض من قبل لجنة البرنامج والتنسيق .

(ب) " تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة ، ١٩٧٢ - ١٩٧٦ " ، (E/1978/42) و (Corr.1) .

(ج) تقوم وحدة التفتيش المشتركة الآن بإعداد تقريراً عن هذا الموضوع .

٨٣ - ان البرامج التي لم يتم بعد تقييمها بعمق من قبل لجنة البرنامج والتنسيق في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تشمل السكان ، وقضايا التنمية وسياساتها والطاقة ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والمستوطنات البشرية ( انظر الحاشية (أ) في الجدول ٣ ) . وتشمل في القطاعات الاخرى الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، وحقوق الانسان ، وتقديم المساعدة الى اللاجئين وحمايتهم ، والشؤون القانونية ، والشؤون السياسية الخاصة ، والعدل والقانون الدوليان ، والحماية وانهاء الاستعمار ، والاغاثة في حالة الطوارئ ، والرقابة الدولية على المخدرات ، والخدمات المشتركة مثل شؤون المؤتمرات ، وشؤون التنظيم الادارية ، وشؤون الموظفين ، والشؤون المالية ، وشؤون الخدمات العامة ، كما قد ترى اللجنة ان البرنامجين اللذين قدما للاستعراض في عام ١٩٧٧ ( انظر الجدول ٣ ) قد آن الأوان لاستعراضهما مرة أخرى . وهما البيئة والنقل . وحلول سنة ١٩٨٤ قد يتعين ايضا استعراض ثلاث برامج اضافية وهي اقتصاد وتكنولوجيا المحيطات والتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية والادارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية . ونظرا لأن كثيرا من البرامج لم يخضع لأي استعراض على الاطلاق فان الجدول الزمني التالي ، المعد وفقا للقرار ٣٧/٢٣٤ ( الجزء الثاني ) والشامل لفترة الخطة الحالية الممتدة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٩ ولفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ التالية لها ، يورد مجموعة مختارة تشمل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما :

البرامج التي لم تقيّمها بعد لجنة البرنامج والتنسيق

تقييما متعمقا

القطاعان الاقتصادي والاجتماعي	
الاقتصاد	والاجتماعي
غيرهما من القطاعات	
التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات	السكان
المستوطنات البشرية (أ)	الرقابة على المخدرات
قضايا التنمية وسياساتها	الشؤون القانونية
العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	حقوق الانسان
حزيران/يونيه ١٩٨٣ - شباط/فبراير ١٩٨٥ ( الدورة الخامسة والعشرون للجنة البرنامج والتنسيق )	
حزيران/يونيه ١٩٨٥ - شباط/فبراير ١٩٨٧ ( الدورة السابعة والعشرون للجنة البرنامج والتنسيق )	
حزيران/يونيه ١٩٨٧ - شباط/فبراير ١٩٨٩ ( الدورة التاسعة والعشرون للجنة البرنامج والتنسيق )	
حزيران/يونيه ١٩٨٩ - شباط/فبراير ١٩٩١ ( الدورة الحادية والثلاثون للجنة البرنامج والتنسيق )	

(أ) - انظر الجدول ٣، الحاشية (أ) .

.. / ..

### خامسا - التوصيات

٨٤ - من الموصى به أن اللجنة تستطيع ، بعد النظر في الفروع من الثاني الى الرابع ، ابداء الرغبة في اقرار المقترحات الرامية الى تعزيز وحدات وأنشطة التقييم بصورتها الواردة في الفقرات من ٦٥ الى ٧٦ أعلاه .

٨٥ - وفيما يتعلق بطلب الجمعية العامة وضع برنامج للاستعراض الحكومي الدولي لدراسات التقييم المتعمق ، يمكن أن ترغب اللجنة في أن توصي الجمعية العامة باعتماد ما يود في الفقرة ٨٣ أعلاه من برامج مختارة وجدول زمني .



### الحواشي

- (١) مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، وإدارة شؤون الاعلام ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومركز التجارة الدولية ، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .
- (٢) وحدة التفتيش المشتركة " مركز التقييم الداخلي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة " (A/36/181) و " التقرير الثاني عن التقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة " (A/36/182) .
- (٣) تقوم ثلاث وحدات فقط من هذه الوحدات ، وهي مكتب تخطيط وتنسيق البرامج بإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) ومركز التجارة الدولية بوظائف التقييم الكاملة على الرغم من أن الوحدات الاخيرتين تهتمان أساسا بتقييم أنشطة التعاون التقني .
- (٤) ادرجت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ( اذار/مارس ١٩٨٣ ) حيث انها أنشأت وحدة للتوفيق ، وأنشأت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وحدة لتقييم العمليات في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ مولة من موارد خارجة عن الميزانية لاستعراض المشاريع .
- (٥) مجلس التجارة والتنمية " تقرير الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورته السادسة " (IDB/928/IDWP/24) .
- (٦) الوثائق الرسمية للدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ( A/37/6 ) .
- (٧) المرجع السابق ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/35/38) .
- (٨) المرجع السابق ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38) .
- (٩) في ضوء المبادرات التي يضطلع بها حاليا برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتحسين تصميم المشاريع وتقييمها ، من المؤمل أن تتمكن معظم الوحدات المشتركة في أعمال التعاون التقني من استخدام الخطوط التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومعاييره حتى تتجنب الازدواجية وتكرس الموارد النادرة للأنشطة الأخرى .
- (١٠) بلغت النفقات الحالية للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٥٣٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، ومن هذا المبلغ تم انفاق ٥ في المائة أو ٢٩٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة على المشاريع التنفيذية كما وردت في الجداول المتنوعة الملحقة بوثيقة الجمعية العامة A/37/5 وفي الجدول ١ - ٤ ( انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٥ ( A/37/5 ، المجلد الأول ) حسابات فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ " .

-----